مجلة أسيوط للدراسات البيئية – العدد السادسو الأربعون (يوليو 2017)

آراء أندرسون حول ظاهرة العنف والجريمة في المجتمعات الفقيرة
رؤية سوسيولوجية تحليلية

الدكتور/ عبد التواب جابر أحمد محمد مكي

باحث دكتوراه في علم الاجتماع الجنائي – كلية الآداب – جامعة أسيوط

آراء أندرسون حول ظاهرة العنف والجريمة في المجتمعات الفقيرة
رؤية سوسيولوجية تحليلية

يعرف أندرسون Anderson قانون الشارع Code of The Street بأنه يعني مجموعة من القواعد غير الرسمية التي تنظم السلوك العام بين الأفراد داخل المجتمع لاسيما تلك القواعد المرتبطة بالجريمة. هذه القواعد تفرض نفسها كاستجابة للجريمة، حيث توفر الأساس المنطقي لموجات العدوان والعنف والتي تحدث داخل المجتمعات المحلية[i]. كما تقع فكرة الاحترام respect في القلب من نظرية أندرسون Anderson، ويرى أن الاحترام في الشارع هو شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يوفر لأصحابه المركز الاجتماعي والدفاع ضد الجريمة والعنف. لذا يرى أن المجتمعات التي يحكمها قانون الشارع، هي مجتمعات شديدة الحساسية لمعاني الازدراء disrespect، فأصغر الإهانات smallest slights يمكن أن تؤدي إلى المواجهة والعقوبة، فالحفاظ على السمعة والشرف والحرص على عدم وقوعه ضحية للجريمة يؤثر على كافة المواطنين المقيمين بهذه المجتمعات، بل إن الأسر التي تعيش في هذه المجتمعات تربي أبنائها على احترام هذه القواعد. ويرى أندرسون

Anderson أن قانون الشارع Code of The Street باعتباره جزء من ثقافة الشارع street culture يتضمن قيم الشرف values honor، والاحترام respect، والاستعداد للدفاع عن النفس والانتقام retaliate لها بعد التعرض للازدراء disrespect، يظهر نتيجة الحرمان والفقر التي تعيشه المجتمعات المحلية داخل المدينة، فمثل هذه البيئات تولد اليأس والثقافة المعارضة oppositional culture[ii].

لذا حلل أندرسون Anderson العنف في الشارع كثقافة فرعية، وافترض أن التهديد المستمر بالعنف وانعدام الأمن ينمي لدى المواطنين الشعور بأن البقاء على قيد الحياة يعتمد على سلوكهم العدواني (البقاء للأقوى)[iii]. ويرى أن قانون الشارع ليس انعكاس لقيم فاسدة أو منحرفة أو لتنشئة غير سوية. بل إنه يمثل جزء من تكيف المواطنين مع حالة انعدام الأمن واستمرار التهديد والعنف الموجودة بالمجتمعات المحلية وخاصة المجتمعات العشوائية والمجتمعات الفقيرة[iv].

وتؤكد نظرية أندرسون Anderson على العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبيئة التي يعيش فيها الفرد وبين التبليغ عن الجريمة. فالأفراد الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة يكونون مترددين عند تبليغ الشرطة عن الجرائم(v). حيث يرى أندرسون Anderson أن ارتفاع مستوى الفقر والبطالة ومحدودية الفرص المتاحة للعمل لدى المقيمين في الأحياء الفقيرة والعشوائيات، وخاصة لدى الشباب والمهاجرين، يضطرهم إلى أن يعزلوا أنفسهم عن المعايير العامة للمجتمع، ويكونوا لهم ثقافة خاصة للتعامل مع الجريمة أطلق عليها أندرسون Anderson ثقافة "قانون الشارع".

وواحدة من بين ثنايا هذه الثقافة هو كيفية الاستجابة للجريمة في وسط هذه الأحياء الفقيرة والمحرومة، حيث يكون دور كل فرد مقيم بها هو الحفاظ على سلامته وسلامة ممتلكاته، لذلك ففي مثل هذه الأحياء يكون الفرد ضعيفا أو جباناً للذهاب إلى قسم الشرطة حيث لا يتوقع منهم المساعدة لحل مشكلته. هذا النوع من "الثقافة الفرعية" يتبنى موقفاً سلبياً تجاه الشرطة، يعزز من قبل المقيمين في هذه الأحياء من خلال تعاملهم مع تجار المخدرات

والسلاح والخارجين عن القانون أو المنخرطين في الأنشطة الإجرامية الأخرى، والذين لديهم فرص أقل للوصول إلى الأنشطة الاقتصادية المشروعة، لذلك فإنهم لا يرغبون في التبليغ عن وقوع الجريمة خوفا من كشف السلطات الرسمية أو الشرطة عن المزيد من أنشطتهم الإجرامية.هذه الثقافة الفر عية تبقي الأفراد الذين قد لا يكونون منخرطين في الأنشطة الإجرامية ويعيشون في هذه الأحياء المحرومة غير راغبين في استدعاء الشرطة. ولذلك فإنهم يمتلكون ثقة أقل في قدرة الشرطة على مكافحة الجريمة في هذه الأحياء(vi).

فغالباً ما ينظرون إلى الشرطة باعتبارها لا تهتم بحماية السكان داخل المدينة، وعندما يتم استدعاؤها فإنها لا تجيب، وهذا هو أحد الأسباب التي يشعر كثير منهم بأنه يجب أن يكونوا على استعداد لاتخاذ تدابير استثنائية للدفاع عن أنفسهم وأحبائهم ضد أولئك الذين يميلون إلى العدوان (تطبيق قانون الشارع حيث نفوذ الشرطة ينتهي). وبالتالي يرى أندرسون Anderson أن سكان المجتمعات المحرومة من غير المرجح أن تقوم باستدعاء الشرطة بسبب قلة الثقة في قدرة الشرطة على حل القضايا بشكل ملائم. والخوف من المخاطر المتوقعة من الفقراء الذين يعيشون في الأحياء المحرومة، وكذلك الخوف من الخسائر المحتملة من الاحترام في الشارع(vii).

وطور أندرسون Anderson نظريته حول قانون الشارع (كثقافة فرعية) باعتباره الطريقة المناسبة التي يسلكها الأفراد للرد على العنف والجريمة؛ وقانون الشارع يعني مجموعة من المعايير الاجتماعية التي تلعب دورا حاسماً في رد الفعل حول الجريمة(viii).

وتركز نظرية أندرسون على العمليات الثقافية التي من خلالها يتعلم سكان الأحياء معالجة شئونهم بصورة غير رسمية، وغالباً من خلال إدارة عدالة الشارع أو العنف الانتقامي street justice or retaliatory violence، فوجود مثل هذه الآليات للضبط الاجتماعي غير الرسمي يجعل من الصعب على السكان اللجوء للشرطة(ix). كذلك فإن ارتفاع معدلات الجريمة داخل هذه الحي، يعزز من إحساس الأفراد بالسخرية من دور الشرطة في المكافحة الرسمية للجريمة، بل ويعتبرون أن الانحراف حالة طبيعية داخل مجتمعهم. ولذلك، فمع ارتفاع

معدلات الجريمة داخل الحي لايثق الأفراد في الشرطة بما ينعكس في عدم تبليغهم عن الجريمة(x).

بل يرى أندرسون Anderson أن هناك اغتراباً لسكان الأحياء الفقيرة عامة عن النظم القانونية؛ حيث إنهم يشعرون بالإهمال من جانب الشرطة، لذلك يفشل الكثير من أبناء الأحياء الفقيرة في الاتصال بالشرطة أو التبليغ عن الجريمة لأنهم يعتقدون أنه من غير المرجح أن تأتي الشرطة وتقوم بدورها، وا ن جاءت ربما تضايق الأفراد الذين قاموا بالاتصال بها. ويرى أندرسون أن مفهومه عن قانون الشارع ينطبق على الأحياء الأكثر حرمانا وفقراً (xi). كما يرى أندرسون Anderson أن خصائص المجتمع ولاسيما الفقر والعزلة العرقية ترتبط باستعداد الأفراد للإبلاغ عن الجريمة، حيث يرى أندرسون أن سكان الأحياء المحرومة تنعزل عن المجتمع والمؤسسات السائدة فيه وتحاول أن تكيف نفسها بالتعامل مع مشكلاتها بطريقة غير رسمية(xii). فنظراً لافتقاد الأمن والعدالة وضعف وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية في الكثير من هذه الأحياء، وخاصة المتطرفة منها. فيكون البديل المتاح هو استخدام العنف لتحقيق الأمن والعدالة سواء بواسطة الأفراد أو الجماعات.

وتتشابه هذه النظرية كثيراً مع مدخل الجماعة المتصارعة Group-Conflict في تفسير السلوك الإجرامي والذي يفسره في ضوء الصراع بين بعض الجماعات، حيث يرى أن بعض الجماعات تمارس أعمال العنف نتيجة لحالة الإحباط التي تتعرض لها وتعاني منها، حيث تكون الشرطة عدوا بالنسبة لهم، والقانون وسيلة للضغط والقهر، كما أنهم يشعرون أنهم لم ينالوا من البوليس إلا النذر القليل من الحماية وكثيرا ما يحتكون بالقانون نتيجة لأعمالهم الخارجة عن القانون كما أنهم لا يكنون للبوليس والقانون احتراما كافيا بمعنى أنهم أقل تقديرا واحتراما للقانون(xiii). فالحواجز البنائية المحلية مثل الافتقار إلى فرص العمل وانعدام الثقة في الشرطة والعنصرية وتفشي المخدرات واستخدام الاتجار في البشر، يؤدي إلى تنمية ثقافة معارضة لقيم الطبقة الوسطى في المجتمع. وتبرز هذه الثقافة كوسيلة للتكيف مع الظروف المحلية، لأن هذه الظروف الحواجز تجعل من الصعب اكتساب المركز الاجتماعي عن طريق

التعليم أو العمل مما يجعلهم يبتدعوا مراكز بديلة عن طريق العصبية(xiv). لذا يرى الباحث أن هذه النظرية تصلح لتفسير حالات كثيرة من التردد في التبليغ عن الجريمة وخاصة في المجتمعات المحلية التي تُعلي من شأن الانتقام للنفس والأهل والمال.

كما أن نظرية "النوافذ المكسورة Broken Windows" التي ابتدعها الاجتماعيان كيلينج وويلسون Wilson & Kelling عام1982، والتي ترى أن التغاضي عن التجاوزات الصغيرة للقانون يدعو لارتكاب جرائم أشد فحشاً وجرماً وقسوة. حيث لاحظ كل من كينلج وويلسون أنه حين يلقي الصبيان حجراً على مبنى غير مأهول، ويكسرون زجاج إحدى النوافذ، ولا يتم إصلاح تلك النافذة المكسورة، فسرعان ما يتم كسر سائر نوافذ المبنى (يشجع المارة على كسر المزيد منها من باب العبث، ثم يتجرأ الفاعل فيكسر نوافذ السيارات، ثم يتحول العبث إلى جرأة فيتم اقتحام البيوت وسرقتها، ومثال آخر: الكتابة والرسم على الجدران في الشوارع والقمامة) ومن ثم ينتقل الأمر إلى المباني الأخرى المأهولة! أما إذا تم إصلاح النافذة المكسورة على وجه السرعة– حتى ولو لم يعاقب الفاعل– فسيبقى المخربون بعيدين، وستبقى النوافذ الأخرى سليمة. مستنتجين حقيقة أكبر بشأن الجرائم وهي: يكون الناس أكثر استعداداً لخرق القانون، في الأحياء السكنية التي لايتم فيها ملاحظة الجرائم الصغيرة، وا ن تمت ملاحظتها فإنها تمر بدون عقاب. وهذا ما يفسر تمحور العصابات وانتشار الجرائم في الأحياء الفقيرة والعشوائية وأطراف المدن. مؤكدة على أن مشاركة المواطنين في التبليغ عن الجريمة أحد أركان مكافحتها وتمثل انعكاساً لخصائص المجتمع وثقافته التي تعد المحرك الرئيسي لها، فالإنسان لديه القدرة على الانضباط والالتزام بالقوانين والآداب العامة، لكن سرعان ما ينفك عن هذا الالتزام عندما يرى الانفلات من حوله(xv).

فالأشكال البسيطة للإخلال بالنظام العام تؤدي إلى الجرائم الخطيرة والموجات الإجرامية الهدامة، فالكتابة على الجدران، والقمامة، والسيارات القديمة المتروكة بالشوارع تعمل على جذب المجرمين الذين يعتقدون في عدم اهتمام سكان هذه المناطق بما يدور فيها "الأنامالية" وأنهم غير مبالين به(xvi). ولقد تم تنفيذ هذه النظرية في أحد الولايات في

الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تغريم مثل هذه السلوكيات البسيطة حيث تم وضع عقوبة لمن يكتب على الجدران أو يمسك ومعه أدوات للكتابة على الجدران دون سبب مقنع لحيازتها بغرامة تقدر من 550 إلى 2500 دولار أمريكي، وقد أسهمت هذه الإستراتيجية في زيادة عدد التبليغات عن الجرائم البسيطة وكذلك قلة معدلات ارتكاب الجريمة(xvii). ويرى ميتشل وآخرون Michael, et al. أن انخفاض معدل التسامح مع الجرائم البسيطة مثل الكتابة على الجدران يزيد من تشجيع المواطنين على التبليغ عن الجريمة(xviii). كما تؤكد هذه النظرية على فعالية استخدام مفهوم الشرطة المجتمعية في مكافحة الجريمة(xix).

(i) **Jason B. Jimerson and Matthew K. Oware**; "**Telling the Code of the Street: An Ethnomethodological Ethnography**". *Journal of Contemporary Ethnography*, vol.35, No.1, 2006, p.26.

(ii) **Fiona Brookman, et al**.; "**The 'code of the street' and the generation of street violence in the UK**". *European Journal of Criminology*, vol.8, No.1, 2011, p.18.

(iii) **Andrej Naterer**; "**Violence and the Code of the Street: A Study of Social Dynamics Among Street Children in Makeevka, East Ukraine**". Journal of Interpersonal Violence, 26 June 2014, p.2. (online) available at:http://jiv.sagepub.com/content/early/2014/06/25/0886260514540323

(iv) **Timothy Brezina, et al**.; "**The Code of the Street: A Quantitative Assessment of Elijah Anderson's Subculture of Violence Thesis and Its Contribution to Youth Violence Research**". *Youth Violence and Juvenile Justice*, Vol.2, No.4, 2004, p.304.

(v) **John P. J. Dussich**; "**Decisions Not to Report Sexual Assault: A Comparative Study among Women Living in Japan Who Are Japanese, Korean, Chinese, and English-Speaking**". *International Journal of Offender Therapy*

and Comparative Criminology, Vol.45, No.3, 2001, pp.284-285.

(vi) Heike Goudriaan, et al.; "Neighbourhood Characteristics And Reporting Crime: Effects of Social Cohesion, Confidence in Police Effectiveness and Socio-Economic Disadvantage". British Journal of Criminology, Vol.46, 2006, P.725.

(vii) Lonnie M. Schaible and Lorine A. Hughes**; "**Neighborhood Disadvantage and Reliance on the Police**".*Crime & Delinquency*,Vol.58,No.2,2012**, P.248.

(viii) Anton Maslov**; "**Property Crime Reporting: Examining the Effects of Victims' Perception of Their Social Context on Their Reporting Behaviour**". (Master of Arts) in Sociology, A Dissertation Presented to: Canada, Carleton University, Faculty of Graduate Studies and Research, Department o f Sociology and Anthropology, 2006**, p.19.

(ix) **Lonnie M. Schaible and Lorine A. Hughes**; op. cit., P.248.

(x) **Lee Ann Slocum, et al**.; "**Neighborhood Structural Characteristics, Individual-Level Attitudes, And Youths' Crime Reporting Intentions**". *Criminology*, Vol.48, No.4, 2010, p.1068.

(xi) **Anton Maslov**; "**Property Crime Reporting**". op. cit., p.22.

(xii) **Lee Ann Slocum, et al**.; "**Neighborhood Structural**". op. cit., p.1067.

(xiii) **السيد على شتا: علم الاجتماع الجنائي.** الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2004، **ص54.**

(xiv) **Shelley Keith and Elizabeth Griffiths**; "**Urban Code or Urban Legend: Endorsement of the Street Code Among Delinquent Youth in Urban, Suburban, and Rural Georgia**". *Race and Justice*, 7 August 2013, p.271. (on Line) http://raj.sagepub.com/content/4/3/270

(xv) **Steve Herbert; "Policing The Contemporary City: Fixing Broken Windows Or Shoring Up Neo-Liberalism**?". *Theoretical Criminology*, (London, Sage Publications), Vol.5, No.4, 2001, pp.448-449.

(xvi) **Robert J. Sampson and Stephen W. Raudenbush**; "**Seeing Disorder: Neighborhood Stigma and the Social Construction of (Broken Windows)**". *Social Psychology Quarterly*, Vol.67, No.4, 2004, p.321.

(xvii) **Alison Young**; "**Street art, public city: law, crime and the urban imagination**". 1st. ed., New York: Routledge, 2014, p.112.

(xviii) **Michael A. Yonas, et al.; "Dynamic Simulation of Community Crime and Crime-Reporting Behavior**", 2014. (on line) http://www.phdl.pitt.edu.

(xix) Steve Herbert**; "**Policing The Contemporary City: Fixing Broken Windows Or Shoring Up Neo-Liberalism**?". *Theoretical Criminology*, (London, Sage Publications), Vol.5, No.4, 2001**, p.454.

3 × 8 = 24 جنيه

اجمالى = 24 جنيه لم يسدد

(المحكميـن)

د. / أحمد كمـــال
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة أسيوط

د. / أحمد زين العابدين أحمد
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة أسيوط